مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 01 ص.ص: 705-725

أثر الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني

The impact of Israeli settlement on the Palestinian economy

أشرف سليمان الصوفي[1*]، جامعة باتنة01، (الجزائر)، achrafsuliman.soufi@univ-batna.dz

طارق خاطر[2]، جامعة باتنة01، (الجزائر)، tarekkh07@yahoo.fr

عمر طالب[3] ،جامعة باتة01، (الجزائر)،taleb_amor@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 01-05-2021 تاريخ قبول المقال: 23-05-2021

الملخص: يتمثل هدف الدراسة في التعرف على مدى التأثير السلبي للاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، ومحاولة ابراز الخسائر الناتجة عن الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني ،مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة من الاستيطان والخسائر الاقتصادية الكلية للاحتلال، وذلك لتشابك المستوطنات وارتباطها مع كل الممارسات الاحتلالية. وأن العلاقة بين تأثير الاستيطان وتأثير الاحتلال هي من النوع التبادلي، وأن الاستيطان هو جزء أساسي من الاحتلال، ويتعدى الاحتلال العسكري ليصل مرحلة الاحتلال الاقتصادي ليصبح الاقتصاد الفلسطيني رهينة لسياساته.

كلمات مفتاحية: الاستيطان الإسرائيلي ، الاقتصاد الفلسطيني، الاحتلال الإسرائيلي.

Abstract: The aim of the study is to identify the extent of the negative impact of Israeli settlements on the Palestinian economy, and to try to highlight the losses resulting from settlement on the Palestinian economy, taking into account the difficulty of separating the economic losses directly resulting from settlement and the total economic losses of the occupation, due to the complexity of settlements and their connection with all practices. Occupational. And that the relationship between the impact of settlement and the impact of the occupation is of a reciprocal type, and that settlement is an essential part of the occupation, and goes beyond the military occupation to reach the stage of economic occupation, so that the Palestinian economy becomes a hostage to its policies.

Key words : Israeli settlement, Palestinian economy, Israeli occupation

** أشرف سليمان الصوفي

مقدمة:

إن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في دولة تنقصها السيادة الكاملة على مواردها، وتخضع لسياسات اقتصادية ضمن اتفاقية اقتصادية بطل مفعولها منذ أكثر عقدين وما تزال سارية المفعول في غالبية بنودها و بموجب هذه الاتفاقية فإن الاقتصاد الفلسطيني لا يتمتع بالحرية، بل إن العديد من بنود هذه الاتفاقية يقيد أداء الاقتصاد الفلسطيني في قطاعاته المختلفة، وبالذات في حرية التجارة الخارجية ونظام الضرائب الذي تحدده إسرائيل. وتتعدى العراقيل مفهوم الحريات الاقتصادية لتصل إلى الاستيلاء على جزء كبير من الموارد الطبيعية كالأرض والثروات التي بداخلها وظاهرها، ومنع الفلسطينيين من استغلال هذه الموارد، من خلال إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وضم مساحات شاسعة كمناطق نفوذ لهذه المستوطنات مع كل ما تشمله من موارد طبيعية، إضافة إلى الاستيلاء على جزء آخر من الأراضي الفلسطينية بحجة الحفاظ على أمن هذه المستوطنات، في حين يجرى تسخير كافة موارد هذه المناطق وثرواتها لدعم الاقتصاد الإسرائيلي.

تقوم عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية على الاستغلال الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة، وهذه الحقيقة راسخة. ومن أوجه هذا الاستغلال مصادرةُ مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينية لاستخدامها في أغراض إنشائية وزراعية، ونهب الموارد المائية ، والاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية، واستغلال المحاجر الفلسطينية والمناجم وموارد البحر الميت، وغيرها من الموارد الطبيعية غير المتجددة.

كما تخدمُ المستوطنات بنيةٌ تحتية تتكون من طرقٍ ونقاط تفتيش وجدار فصل عنصري، وهذه أدت إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى أجزاء معزولة، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية.وهكذا باتت المستوطنات الإسرائيلية تسيطر الآن على نحو 42% من أراضي الضفة الغربية، وهذا الرقم يتضمن الرقعة المبنية والحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية. وتفوق المساحة الداخلة ضمن الحدود البلدية مساحةَ الرقعة المبنية للمستوطنات في الضفة الغربية بمقدار 9.4 أضعاف، وهي محظورة على الفلسطينيين إلا بتصريح.

مشكلة الدراسة:

إن الاستيطان هو احدى اليات الاحتلال الصهيوني لتقويض البنية الاقتصادية الفلسطينية من خلال الاستيلاء على الأرض والمياه والثروات الفلسطينية، وبالتالي دفع الناس باتجاه الرحيل، وتعميق عامل القلق على أي استثمار ،مما يلقي بظلاله السلبية على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للشعب

الفلسطيني، ودفعه باتجاه الاعتماد على المساعدات الخارجية سواء الدولية او العربية، والتي تنتهي في قنوات الاقتصاد الإسرائيلي كونه يغذي السوق الفلسطينية بأكثر من ثلثي احتياجاته الاستهلاكية. لذلك فإن البحث عن تأثير الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني يمثل أحد المشاكل الرئيسية التي ستعالجها هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي: **ما مدى تأثير الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني؟ وما حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لاستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي؟**

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في التعرف على مدى التأثير السلبي للاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، ومحاولة ابراز الخسائر الناتجة عن الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني ،مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة من الاستيطان والخسائر الاقتصادية الكلية للاحتلال، وذلك لتشابك المستوطنات وارتباطها مع كل الممارسات الاحتلالية. وأن العلاقة بين تأثير الاستيطان وتأثير الاحتلال هي من النوع التبادلي، وأن الاستيطان هو جزء أساسي من الاحتلال، ويتعدى الاحتلال العسكري ليصل مرحلة الاحتلال الاقتصادي متجاهلا كل المواثيق الدولية .

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى دمج ما بين المنهج الاستدلالي (النظري) القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع الاستيطان الاسرائيلي واثره على الاقتصاد الفلسطيني، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد توصيف كمي وتحليل منطقي للبيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من المصادر المحلية والدولية ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني .

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، و نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على بيئة و آليات التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و للمرة الأولى إدارة تنموية رسمية و لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية والتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، و قد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو، أدوات إدارية و اقتصادية هامة لإدارة و توجيه عملية التنمية و التأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بغرض مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، و لإطلاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و لقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات من التفكك تحت الاحتلال[2]، و بدأت ملامح جديدة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة، ترتبط بقدوم هذه السلطة، و ذلك لارتباط السلطة باتفاقيات اقتصادية (اتفاقية باريس) ، التي بدأت ترسم معالم جديدة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني و علاقته الدولية في الشؤون الاقتصادية[3] ، و لمعرفة واقع الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2004-2018)، سوف نوضح أهم المؤشرات العامة في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي:(2004-2018):

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول حجم الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إلى حدوث تطور في قيمة هذين المؤشرين، و ذلك الفترة الممتدة من (2004-2018)، إلا أنها شهدت تدهور خلال عامي 2014 و 2015 .

و يوضح الجدول (1)، النمو الملحوظ لقيم كل من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فلقد تزايد معدل نمو كل من المؤشرين منذ عام 2004 و حتى عام 2013، ثم أخذ في الانخفاض خلال عامي 2014و 2015، وذلك راجع للأثار الكارثية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف 2014 ، وما نتج عنها من تدمير للواقع الاقتصادي الفلسطيني ،ليعاودا الارتفاع حتى عام 2018 ليحققا اعلي مستوي علي الإطلاق منذ قيام السلطة بقيمة 15616.2 و 18121.5 مليون دولار علي التوالي.

جدول(1):الناتج المحلي الإجمالي،والدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد بالأسعار الثابتة خلال االفترة(2004-2018)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)
2004	7853.4	2463.6	8866.3	2624.6
2005	8740.1	2659.2	9423.5	2867.1
2006	8653.0	2553.3	9457.6	2790.7
2007	8980.8	2570.0	9919.0	2838.5
2008	9648.0	2686.9	10797.1	3007.0

3119.1	11499.1	2841.9	10477.1	2009
3137.2	11867.0	2929.8	11082.4	2010
3365.6	13054.0	3131.6	12146.4	2011
3498.3	13905.1	3242.1	12886.9	2012
3624.7	14755.3	3314.5	13492.4	2013
3579.9	14916.3	3233.0	13471.1	2014
3679.6	15684.8	3277.9	13972.4	2015
3878.4	16904.7	3489.8	15211.0	2016
3890.6	17331.3	3463.1	15426.9	2017
3966.1	18121.5	3417.7	15616.2	2018

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الثابتة(2004-2018)،رام الله ،فلسطين، سنة الأساس للفترة هي 2015.

المطلب الثاني: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2004-2018):

يوضح الشكل (1) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و إجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أن هناك تحسنا ملحوظا على نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2018)،ما عدا في الانخفاض في عام 2015،ليعاود الارتفاع بعد ذلك حتى 2018، و يعتبر هذا المؤشر من أصدق المؤشرات الاقتصادية الذي يدل على مدى تدهور و تراجع الاقتصاد الفلسطيني.

شكل رقم (01):نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي، الدخل القومي المتاح الإجمالي في فلسطين* للأعوام 2004-2018 بالأسعار الثابتة (دولار أمريكي): سنة الأساس 2015

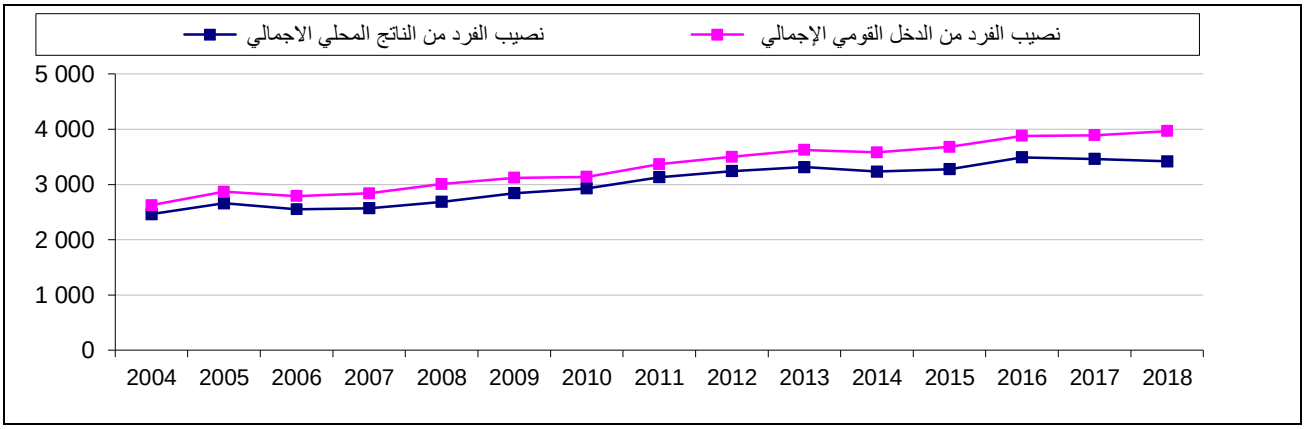

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018)،رام الله،فلسطين،2019.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

على الصعيد القطاعي، يلاحظ من البيانات المتاحة خلال الفترة (2004-2018) سيطرة قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي و الاجتماعي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل سيطرة أقل لقطاع الإنتاج السلعي مع مرور السنوات.

فعلى صعيد قطاعات الإنتاج السلعي نلاحظ انخفاض مساهمتها من سنة لأخرى، فقطاع الزراعة كانت مساهمته عام 2004 في الناتج المحلي 11.1%، لتنخفض لتصل إلى 8.3% في عام 2011، و تستمر في الانخفاض لتساهم ب 7.4% عام 2018، أما قطاع الصناعة فلم يكن حاله أفضل من قطاع الزراعة فبعد أن كان يساهم ب 15.6 % عام 2005، أصبح في عام 2011 يساهم بنسبة 14.2% ليداوم على الانخفاض حتى عام 2018 لتشكل مساهمته 13.2%.أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي و الاجتماعي، فيلاحظ نمو متسارع في مساهمته في الناتج المحلي من سنة لأخرى، فبعد أن كان يساهم بنسبة 74.1% من الناتج المحلي عام 2004، أصبح يساهم بنسبة 77.5% عام 2011، و يستمر في النمو لتشكل مساهمته حوالي 79.4% عام 2018[4].

شكل (02):المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2018.

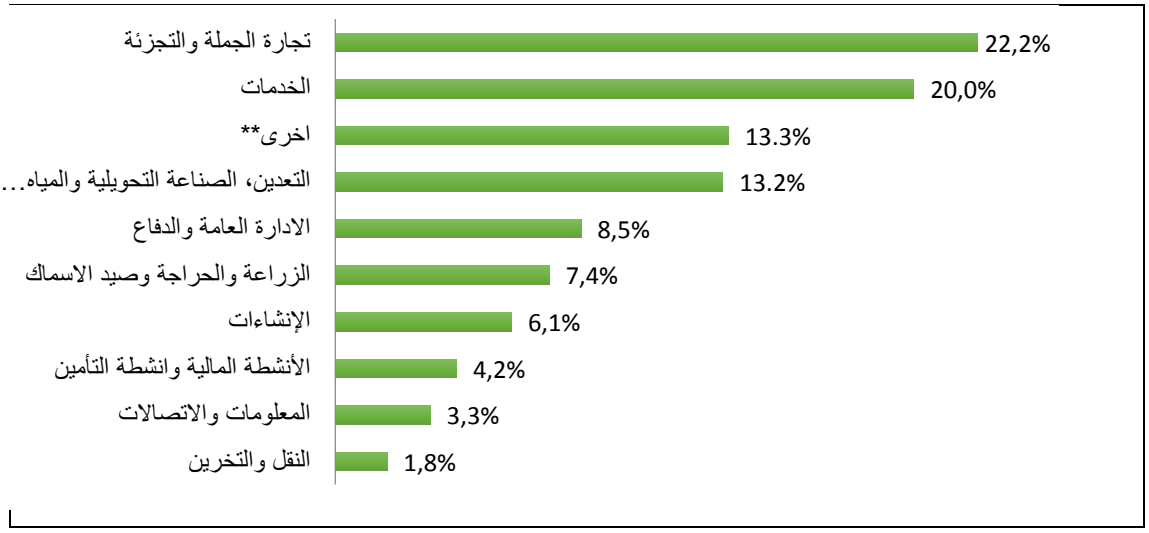

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018)،رام الله،فلسطين،2019.

المطلب الرابع : البطالة والفقر:

لقد كان أمل الفلسطينيين خلال مرحلة السلام أن يستطيع القطاع الخاص المتجه نحو التصدير أن يخلق فرص عمل محلية و بشكل سريع ليحول الاقتصاد الفلسطيني من مصدر العمالة إلى

مصدر للسلع لكن العوامل السياسية في فترة ما بعد أوسلو أدت إلى ضعف فرص القطاع الخاص المتجه نحو التصدير و في نفس الوقت تفاقمت ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية ،ومن الملاحظ أن حجم البطالة الفلسطينية شهد تذبذبا واسعا خلال فترة قصيرة من الزمن حيث انخفض من 26.8% عام 2004 إلى 20.9% في عام 2011 ثم ارتفع ليصل على 25.3% في عام 2019[5].

إن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تؤدي على اتساع رقعة الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة للأفراد و الأسرة مما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة.و تشير البيانات، أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من التحسن في هذه النسبة في بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفضت من 57.3% عام 2007 إلى 25.8% عام 2011، ولتأخذ بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى 29.2% في عام 2017، وهذا يدل على مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى أن الفقر في قطاع غزة أكثر انتشارا منه في الضفة الغربية، حيث تبين أن 53.0% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2017، مقابل13.9% من سكان الضفة الغربية[6].

المطلب الخامس: العجز في الموازنة العامة:

ينشأ العجز في الموازنة العامة بشكل عام عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إصدار نقدي جديد، أو طلب مساعدات وقروض من الدول الخارجية، ولكن في الشأن الفلسطيني حيث لا يوجد نظام لإصدار عملة وطنية لتغطية العجز في الموازنة، فتكون الموازنة محتاجة بشكل دائم إلى المنح والقروض من الدول الخارجية في حالة وجود العجز.

جدول رقم (2) العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال (2010-2019)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النفقات العامة	3200	3255	3258	3419	3607	3621	3879	4053	3931	4145
الإيرادات العامة	1845	2177	2240	2320	2791	2891	3552	3652	3463	3280
العجز السنوي قبل	-1355	-1078	-1018	-1099	-816	-730	-327	-401	-468	-865

التمويل										

المصدر: –السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة،مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

ويوضح الجدول رقم (2) أن هناك عجزا سنويا دائما في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وأنه لا يمكن تغطية النفقات العامة بدون اللجوء إلى المنح والمساعدات الخارجية، وخاصة في ظل استمرار تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المبحث الثاني :الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية:

المطلب الأول: نهب ومصادرة الأرض:

شكلت سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة عماد السياسة الإسرائيلية للسيطرة علي الأرض الفلسطينية والثروات الطبيعية ومنع الوصول الفردي والجماعي لهذه الموارد وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض ومنع التواصل الجغرافي وبالتالي خلق أمر واقع يمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة علي أراضيها ومواردها.

وللاستيلاء علي الأراضي الفلسطينية أصدرت سلطات الاحتلال عدة أوامر عسكرية الواحد تلو الأخر تحت مسميات مختلفة وتصنيفات متعددة،حيث تم مصادرة نحو نصف أراضي الضفة الغربية وثلث أراضي قطاع غزة خلال الفترة 1967–1993،ومن تلك الأوامر علي سبيل الذكر وليس الحصر[7]:

- الأمر العسكري رقم 383 بشان الأماكن المغلقة،أي قطع الأرض التي تغلقها قوات الجيش الإسرائيلي،وهي إغلاقات تنتهي إما إلي مصادرتها لأغراض الاستيطان،أو الاحتفاظ بها كأماكن تدريب عسكري،وهو الأمر الذي صيغ له الأمر العسكري 1101 المخصص لمناطق التدريب.
- الأمر العسكري رقم 544 المتعلق بإغلاق المراعي والحظر علي الرعاة الفلسطينيين دخولها، وفي هذا مصادرة للأراضي من جهة ومحاولة للقضاء علي الثروة الحيوانية من جهة أخري،وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلي أن سلطات الاحتلال أغلقت المراعي الممتدة من شرقي بيت لحم جنوب الضفة الغربية إلي شرقي الخليل وبمحاذاة البحر الميت.
- الأمر العسكري رقم 59 ويتعلق بالأملاك الحكومية، وهو أمر جعل وضع اليد الإسرائيلية علي مساحات واسعة هائلة من الأراضي بحجة أن سلطات الاحتلال هي الحكومة.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، استمر الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي والممتلكات الخاصية إضافة إلي سياسات تشريد وتهجير السكان التي تنتهجها إسرائيل. فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة ما يربو بكثير علي 70% من مجموع الضفة الغربية وما يقرب من ثلث الأرض

في قطاع غزة(لقد قامت إسرائيل في أيلول/سبتمبر عام 2005 بالانسحاب الأحادي الجانب–عملية فك الارتباط– من قطاع غزة وأخلت القواعد العسكرية من أربع مستوطنات يهودية في الضفة الغربية،إلا أن إسرائيل قد أبقت علي سيطرتها علي حدود غزة وخطها الساحلي ومجالها الجوي).كما تفرض المستوطنات المنشأة قرب المناطق الفلسطينية المبنية إنشاء مناطق عازلة مساحتها 500 متر،وهو ما يخلق مبررا لإزالة منازل وبنايات فلسطينية ومصادرة جزء واسع من الأرض حول المستوطنات علي حساب الملاك الفلسطينيين[8].

كما انتهجت إسرائيل خطوات أحادية الجانب منذ توقيع اتفاقية أوسلو سنة1993 ،حيث عمدت إلي إحداث تغيرات جغرافية علي ارض الواقع، خلافاً لما تم الاتفاق عليه، وذلك "بان لا يقوم أي من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير عن قضايا الحل الدائم(القدس والمستعمرات والحدود والمياه واللاجئين)"،وهو تماماً كل ما قامت به إسرائيل حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس.

فلقد استشري الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 بشكل غير مسبوق،حيث تضاعفت عدد المستعمرات والمستوطنين منذ أوسلو ليصل اليوم إلي 196 مستعمرة، وما يزيد عن 750 ألف مستوطن إسرائيلي، بمن فيهم350 ألف مستوطن يقطنون المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية، التي يبلغ عددها 34 مستعمرة.بل وأكثر من ذلك، فقد تضاعفت مساحات البناء الاستيطاني خلال تلك الفترة من 69 كم^2 (1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية) إلي 189كم^2 (3.3%) في سنة 2019.وتغطي صلاحيات المستعمرات اليوم ما يزيد عن 60% من مساحة الضفة الغربية[9].

بالإضافة إلي المستوطنات، هناك في الوقت الحاضر نحو 232 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية بنيت دون الحصول علي إذن رسمي من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي ،فان حكومة إسرائيل تعتبرها غير قانونية، ولكن الوزارات الحكومية تسمح بهذا العمل في كثير من الأحيان بل ويتمتع بحماية الجيش الإسرائيلي[10]، وتسيطر البؤر الاستيطانية علي نحو 16000 دونم من الأراضي، التي يتكون 7000 دونم منها من ارض خاصة ومملوكة من الفلسطينيين [11].

المطلب الثاني: الجدار العازل:

يبلغ إجمالي مسار الجدار العازل الذي بدأت إسرائيل في بنائه في عام 2002،وفقا لما أقرته الحكومة الإسرائيلية في نيسان/ابريل2006 ،723 كيلو متر، أي ما يزيد عن ضعف خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) الذي يبلغ طوله 320 كيلو متراً وغالبية هذا المسار، أي نحو 87% منه، يقع

داخل الضفة الغربية ،حيث يتوغل بعمق يبلغ 22 كيلو متراً في بعض المناطق، وسوف تكون مدن قلقيلية وبيت لحم وطولكرم والقدس محاطة أو مقسومة بكتل خرسانية يبلغ ارتفاعها 8 أمتار ويتصل بعضها ببعض لتشكل جداراً[12].

وبحلول أيلول/سبتمبر 2015،كانت قد شيدت نسبة 60% من الجدار العازل(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2016) ،مخترقا 171 مجتمعاً محليا فلسطينياً ومشرداً 841 27 شخصاً ينتمون إلي 880 3 أسرة،وقد صادرت السلطات الإسرائيلية 291 49 دونما من الأراضي لتشييد الجدار العازل الذي يمتد معظم مساره في شمال الضفة الغربية حيث توجد أخصب الأراضي ،كما فصل الجدار العازل607.274 دونما من الأراضي عن أصحابها[13].

وسوف يكون نحو 000 50 فلسطيني يعيشون في 38 قرية وبلدة محصورين في مناطق تقع بين الخط الأخضر والجدار،وسوف يتعين علي نحو 000 5 منهم أن يعيشوا في "مناطق مغلقة" أو "جيوب" يطوقها الجدار بالكامل[14]،أما لمتبقون فسوف يكون عليهم إما أن يعيشوا في "شبه جيوب" يحيط بها الجدار ولا تتصل ببقية مناطق الضفة الغربية إلا بطريق واحد،أو في "مناطق مغلقة" تقع بين الجدار والخط الأخضر.

ويعزل الجدار أيضاً الموارد في الأراضي والمياه عن عدد متزايد من الفلسطينيين ،ولاسيما المزارعين الذين باتوا الآن في حاجة إلي تصاريح "زائر" لدخول أراضيهم عبر بوابات محددة ،وفي شمال الضفة الغربية ،أضحت شروط التصاريح أكثر صرامة علي مر السنين، وتمنح في الوقت الحاضر التصاريح لما يقل عن 20% من أولئك الذين كانوا يزرعون أراضيهم في المنطقة المغلقة، وفيما يتعلق بالأقلية التي منحت تصاريح ،فإنها تعبر من احدي البوابات ونقاط التفتيش المحددة للجدار البالغ عددها نحو 70 والتي تفتح علي أساس يومي أو أسبوعي أو موسمي ،وثمة قيود تفرض أيضاً علي مرور المركبات والمعدات الزراعية والمواد ،وتحد بشدة القيود الناتجة عن نظام التصاريح والبوابات من الفرص المتاحة للزراعة والتي تؤثر سلباً علي الممارسة الزراعية وسبل المعيشة الريفية [15].

المطلب الثالث: نهب الحقوق المائية الفلسطينية:

نصت المادة "40" من اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة عام 1995 علي تخصيص 118 مليون متر مكعب من المياه يسمح للفلسطينيين استخراجها من الأحواض الجوفية سنوياً ،إلا انه نتيجة لاستنزاف إسرائيل للأحواض الجوفية والقيود المفروضة علي حفر الآبار وتأهيلها ،تقلصت كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون خلال السنوات التي أعقبت انتفاضة الأقصى إلي اقل من الكمية التي نصت عليها الاتفاقية.

حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من المياه من الأحواض الجوفية في سنة 1999،غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلي 113 مليون متر مكعب سنة 2007[16].

ومن ناحية أخرى ،وبموجب اتفاقية أوسلو تم الاتفاق علي تزويد الفلسطينيين بكميات إضافية تقدر بحوالي 28.6 مليون متر مكعب من المياه سنوياً ،بحيث تستخرج من الحوض الجوفي الشرقي ،ولكن إسرائيل لم تف بالتزاماتها ،وعملت علي تزويدهم بما لا يزيد عن 15 مليون متر مكعب[17].

أما علي صعيد تطوير مصادر المياه وإدارتها فلم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من إدارة مصادرها بشكل متكامل. فبحسب المادة "40" من اتفاقية أوسلو تخضع جميع المشاريع التطويرية لقطاع المياه والصرف الصحي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لموافقة لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. غير أن القرار النهائي لهذه اللجنة حول مشاريع العمل في حقل المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة،خاصة المناطق "ب"و"ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ،يرجع وبشكل نهائي إلي ضابط المياه الموجود في الإدارة المدنية الإسرائيلية، والذي يستند في قراراته علي مرجعية إدارات إسرائيلية للموافقة علي أي مشروع. وعليه ،فقد تم منع الجانب الفلسطيني من تنفيذ التزاماته، فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو تم الموافقة علي ما نسبته 57% من مجموع المشاريع الفلسطينية التي قدمت إلي لجنة المياه المشتركة، في حين تم تعليق وتجميد حوالي 143 مشروعاً، ورفض 22 مشروعاً في مجال تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية للتجمعات السكانية الفلسطينية، بسبب عدم موافقة لجنة المياه المشتركة علي تلك المشاريع لأسباب تدعي أنها أمنية أو تقنية،أما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بحفر الآبار فقد تم الموافقة علي 65 مشروعاً من أصل 202،غير أن عدد المشاريع التي تم تنفيذها علي ارض الواقع بلغ 38 مشروعاً فقط[18].

يضاف إلي ما سبق،بناء إسرائيل للجدار العازل الذي ابتلع 13% من مساحة الصفة الغربية،بما في ذلك من أبار المياه والينابيع،الأمر الذي سيحول دون استخدامها من قبل الفلسطينيين أو علي الأقل فرض قيود صارمة علي استخدامها،حيث سيتم عزل 31 بئراً ارتوازياً تنتج سنوياً 4.5 ملايين متر مكعب،هذا بالإضافة إلي سيطرتها علي شرق الضفة الغربية الذي أعلنت إسرائيل بأنها منطقة عسكرية مغلقة،حيث تضم هذا المناطق 105 أبار ارتوازية و30 نبعاً[19].

المبحث الثالث: أثر الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني

لقد قامت إسرائيل بتكثيف سياساتها الهادفة لاستمرار تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد بالإسرائيلي بعد توقيع اتفاق اوسلو1993،من خلال أتباع سياسة الحصار المطول وفصل المناطق عن بعضها البعض، والتدمير المبرمج للمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والإنتاجية منها علي وجه الخصوص.

المطلب الأول: قطاع الزراعة:

يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة باعتباره المصدر الرئيسي للغذاء، وتوفير فرص العمل والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة انه يعد من ابرز مكونات التجارة الخارجية، حيث تصل نسبة صادرات الحاصلات الزراعية إلي 20% من إجمالي الصادرات[20] ،وعليه فقد قامت إسرائيل باستهداف القطاع الزراعي في إطار استهدافها للاقتصاد الفلسطيني بهدف تعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وتدمير مقومات العملية الإنتاجية وتعزيز النزعة الاستهلاكية عند الفلسطينيين، فاستخدمت العديد من السياسات والإجراءات التي تخدم هذا الهدف المتمثل بإعاقة النشاط الزراعي بالأراضي الفلسطينية والتي كان أبرزها ما يلي[21]:

1- بناء الجدار العازل في الضفة الغربية في جانبيها الشرقي والغربي، مما جعله يقتطع مساحات شاسعة من الأراضي، تصل نسبتها إلي أكثر من 18% من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يعني حرمان الفلسطينيين من استغلال هذه الأراضي أو الاستفادة منها، وحرمانهم من مصادر أرزاقهم.

2- تنامي بناء المستعمرات واستمرار التوسع فيها، مع زيادة أعداد المستوطنين القاطنين فيها، وذلك علي حساب أراضي الفلسطينيين.

3- سماح السلطات الإسرائيلية لسكان المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، بتصريف مياههم العادمة إلى وديان وسهول البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، دون أي معالجة أو بمعالجة محدودة، مقابل منعها مثل هذه الخروقات داخل إسرائيل، حيث قدر المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كمية المياه العادمة للمستوطنات بنحو 17.5 مليون متر مكعب سنوياً، منها 12 مليون متر مكعب تتم معالجتها جزئياً، ونحو 5.5 مليون متر مكعب لا تتم معالجتها نهائياً، وذلك إضافة لنحو 17.5 مليون متر مكعب من المياه العادمة تنتجها مدينة القدس سنويا ، تقوم إسرائيل بتصريف نحو 10.2 مليون متر مكعب منها دون أي معالجة إلى وادي كدرون، جنوب شرق مدينة القدس. وهي الأمور التي أدت لتلويث المخزون الجوفي والتربة في الضفة الغربية[22].

4- استمرار إقامة الحواجز العسكرية في مداخل المدن ومخارجها(في نهاية 2019 بلغ عد الحواجز الإسرائيلية بمختلف أنواعها 777 حاجزاً ؛منها 78 حاجزاً ثابتاً،و152 حاجزاً طياراً،و71 برج حراسة،و113 بوابة زراعية،و155 حاجزاً إسمنتياً وبوابة حديدية، و183 ساتراً ترابياً[23]،والتي تعرقل حركة المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية مما يعرضها للتلف ،ويزيد من

تكلفتها. فهناك ممارسات إسرائيلية غير مبررة تستهدف المصدرين، كتكرار عملية التنزيل والتحميل واستخدام الكلاب في فحص المنتجات، وتحديد المعبر المخصص للمرور، بالرغم من وجود معابر اقرب، ومن ثم إجبار الشاحنات علي قطع مسافات بعيدة.

5- العراقيل التي تحد من حركة التصدير والاستيراد عبر المعابر والجسور والموانئ، وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالوصول إلي الموانئ البحرية الإسرائيلية، إذ تمارس عمليات تفتيش مكثفة بمبررات أمنية تؤخر عملية الاستيراد والتصدير.

6- الاعتداءات اليومية المتكررة للمستوطنين علي الأراضي الفلسطينية وعلي المزارعين، بما في ذلك الاعتداء الجسدي، مع سلب المحاصيل، وقطع الأشجار وحرقها(تبعا لإحصائية أعدها معهد الأبحاث التطبيقية-القدس "أريج"، تبين أن ما يزيد عن 14 ألف شجرة مثمرة تم إما اقتلاعها أو تجريفها أو حرقها خلال سنة 2009 من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ،كان معظمها في محافظات الشمال[24] ،ومنع هؤلاء المزارعين من ممارسة نشاطهم الزراعي المعتاد ،وخاصة في مواسم الحصاد وقطف الزيتون(خلال موسم قطف الزيتون لعام 2010،قام المستوطنين بتدمير ما يقارب من 4000 من أشجار الزيتون[25].

7- السيطرة علي المصادر المائية في الضفة والقطاع، حيث تسيطر إسرائيل على نحو 85% من الموارد المائية الفلسطينية، وتستنزف نحو 51 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويا لصالح المستوطنات، ليبلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي نحو أربعة أضعاف نصيب الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في إبريل 2009[26].

ولقد أفرزت هذه الممارسات الإسرائيلية العديد من النتائج السلبية علي القطاع الزراعي وهي كالتالي[27]:

1. استمرار اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وانطلاقاً من المخططات الإسرائيلية المعلنة، فان إنشاء الجدارين العازلين في شرق الضفة وغربها سوف يجعل الأرض المتبقية للفلسطينيين في حدود 45-50% فقط من مساحتها الإجمالية.
2. تراجع كبير في فرص العمل، مع استمرار ارتفاع مستويات البطالة، مما يعني تراجعاً كبيراً في الدخل الزراعي الفلسطيني ،الناشئ عن تردي الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها إلي خط الفقر[28].
3. زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي، وخفض مستوي الجودة، وتراجع القدرة التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الإسرائيلية.

4. ارتفاع قيمة الخسائر والأضرار المباشرة، سواء تلك المقترنة بالحواجز العسكرية وغيرها من المعوقات، أو تلك الناشئة عن الحرب علي غزة واستمرار حالة الحصار.
5. تردي حالة الأمن الغذائي ،حيث يتوقع قريبا أن يرتفع مستوي العجز في الأمن الغذائي إلي 25% في الضفة الغربية، وإلي 61% في قطاع غزة.

المطلب الثاني: قطاع الصناعة:

لقد واجه القطاع الصناعي الفلسطيني العديد من الصعوبات والمخاطر التي هددت بقائه في المستقبل، وذلك نتيجة للسياسات والقيود الإسرائيلية ،حيث أدت الاعتداءات والحصار الإسرائيلي بحجة حماية المستوطنين إلى تراجع ملحوظ في نمو هذا القطاع وألحق به أضراراً كبيرة تمثلت في[29]:

1- أدى الإغلاق إلى منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة مما أدى إلى توقف بعض المصانع عن العمل بشكل جزئي أو كلي.
2- توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، أي العمل علي إبعادها عن المساهمة في النمو الاقتصادي الفلسطيني سواء عن طريق اغتصاب المياه والأراضي وتهويدها أو عن طريق إكراه (إكراه اقتصادي) العمال علي العمل في إسرائيل أو ترسيخ التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية[30].
3- إهمال البنية التحتية الفلسطينية وتدميرها إلا ما يخدم منها المستعمرات والعمل علي تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أعاق التجارة الداخلية بينها.
4- منع خروج المواد المصنعة المعدة للتصدير مما أدى إلى ازدياد كبير في المخزون.
5- تعرض القطاع الصناعي في قطاع غزة إلي الاستهداف الإسرائيلي المباشر خلال انتفاضة الأقصى، حيث تم تدمير وتخريب كافة المصانع والورش الفلسطينية المحاذية للشريط الحدودي مع قطاع غزة، إضافة لاستهداف المصانع المنتجة للسلع والمواد الاستراتيجية مثل الصناعات الإنشائية والمعدنية الموجودة في المحافظات والمناطق الأخرى، البعيدة عن الحدود وهو ما يظهر بشكل جلي استهداف إسرائيل تدمير القدرات التصنيعية الفلسطينية.
6- عدم تمكن العمال من الوصول لأعمالهم وعرقلة العمل داخل المناطق الصناعية.
7- أدى الحصار إلى تعطيل حركة التجارة بين المدن الفلسطينية مما أثر على تسويق المنتجات الصناعية بالإضافة لمنع تصديرها إلى الخارج بسبب إغلاق المعابر، كل هذا أدى إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

8- تسببت سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير التنوع في إنتاج وتسويق منتجات القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث تمكنت هذه السياسات من ربط مخرجات الصناعة الفلسطينية بالطلب في السوق الإسرائيلية، وبخاصة الطلب علي المنتجات الفلسطينية منخفضة التكاليف كثيفة العمالة مثل الجرانيت والمنسوجات والأحذية والأثاث.

وحسب وزارة الصناعة الفلسطينية فإن 90% من المصانع الفلسطينية تعتمد على المواد الخام المستوردة وهذا يفسر الانخفاض التدريجي الذي تعرضت له القدرة الإنتاجية لكثير من الصناعات الفلسطينية مثل صناعة الأغذية والصناعات الجلدية والكيماوية والبلاستيكية والخشبية وصناعة الحجر، ونتيجة كل هذه الإجراءات والحصار الإسرائيلي انخفض الإنتاج بحوالي 60% في المتوسط مما كبد هذا القطاع خسائر جسيمة حيث يحتاج إلى عدة سنوات لتعويض ما خسره، فهذا المخطط الإسرائيلي يهدف إلى ضرب الصناعة الفلسطينية لأن غيابها يشكل أحد أهم عوامل النجاح للصناعة الإسرائيلية. وقد قدرت خسائر قطاع الصناعة اليومية المباشرة بحوالي 2.7 مليون دولار[31].

المطلب الثالث: السياحة:

إن سياسة الحصار والإغلاق والاعتداءات الإسرائيلية منذ 2000/9/29(انطلاق انتفاضة الأقصى) على الأراضي الفلسطينية ألحقت أضراراً جسيمة بهذا القطاع، الذي يعتمد بالدرجة الأساسية على توفر مناخ الاستقرار والأمن إلى جانب ضرورة تسهيل الحركة والسفر والتنقل، الأمر الذي تفتقر إليه الأراضي الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، والتي تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي المتكرر لمدن الضفة الغربية وأخيراً الحرب علي قطاع غزة .

كان لسياسة الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بالغ الأثر على قطاع السياحة الفلسطيني، فقد طال العدوان الإسرائيلي العديد من المنشآت السياحية بالقصف والتدمير تارة والاحتلال تارة أخرى، لذا فقد أصيب هذا القطاع بالشلل التام بما في ذلك الفنادق والمطاعم ووسائل النقل السياحي خاصة إذا ما علمنا أن تواصل العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أدى إلى غياب الاستقرار والأمن وازدياد عدد الحواجز الإسرائيلية والإجراءات المعقدة للحركة والسفر والتنقل، الأمر الذي تفتقر إليه الأراضي الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة. فقد خلص تقرير لوزارة الاقتصاد الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)،أن قطاع السياحة الفلسطيني تكبد خسائر تقدر بحوالي 143 مليون دولار خلال العام 2010[32].

المطلب الرابع: السياسات الموجهة لقطاع التجارة:

نصت اتفاقية باريس علي أن النظام التجاري بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو اتحاداً جمركياً، إلا انه في الواقع نظاماً يمزج بين ترتيب للتجارة الحرة وترتيب اتحاد جمركي. وهو يشتمل علي تحرير التجارة بين إسرائيل وفلسطين ضمن تعريفة جمركية خارجية موحدة، مع الإبقاء على الإعانات، والضرائب غير المباشرة، والحواجز غير التعريفية التي تطبقها إسرائيل علي مجموعة من الواردات، ويضاف إلي ذلك أن الواردات الفلسطينية من بقية أنحاء العالم تخضع لمجموعة من معدلات التعريفية الجمركية الإسرائيلية باستثناء مجموعة محددة من المنتجات وبكميات محددة مستوردة من مصر والأردن[33].

علي الرغم من مرور سبعة عشر عاما علي توقيع بروتوكول باريس، فان أحكام التجارة في البروتوكول لم تنجح في تغيير العلاقة غير المتكافئة التي تطورت طوال عقود من سنوات الاحتلال ولم تفعل سوى أن رسخت التبعية التي نشأت من خلال الاتحاد شبه الجمركي، فاعتماد التجارة علي إسرائيل ،عند قياسه بقيمة البضائع الفلسطينية المصدرة إلي إسرائيل وقسمتها علي الناتج القومي الإجمالي قد زاد بالفعل منذ تطبيق بروتوكول باريس.

وتظهر الطبيعة غير المتكافئة في الاتحاد الجمركي الفلسطيني الإسرائيلي، وتأثيره السلبي علي الاقتصاد الفلسطيني بأكمله، في أرقام التجارة الفلسطينية، فبين عامي 1995و2018 صدرت الأراضي الفلسطينية واستوردت تقريبا ثلثي تجارتها إلي إسرائيل أو من إسرائيل. وفوق ذلك، فإذا كانت الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت بالتدريج فان حصة الواردات زادت بالتدريج، مما أدي إلي عجز مستمر طوال تلك الفترة. وهذا العجز التجاري المزمن، الذي كان جزء منه لمصلحة إسرائيل، وصل إلي نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي[34].

ويعزي هذا الوضع الذي وصلت إليه التجارة الفلسطينية إلي الإجراءات والسياسات والتي قامت بها إسرائيل، فعقب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، شددت إسرائيل حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعالم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من – أو عبر – إسرائيل مما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات " إعاقة الصادرات" بأضرار فادحة على القطاع الزراعي والفروع الصناعية – التي تعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجها – مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات

الفلسطينية نفسها – أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة بدون أي سبب. وتضررت كذلك المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة الواردات مما يؤثر على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري بما يلي[35]:

1- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الوطنية بالموانئ والمعابر الإسرائيلية،-خاصة بعد إعادة الانتشار من قطاع غزة- وما يترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها.

2- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموما والبلدان العربية خصوصاً والتي تقدر بحوالي 10% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

3- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، وأدى لارتفاع حجم المخزون في المصانع لعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة .

4- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي 1.7 مليون دولار يومياً.

الخاتمة:

للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني آثارٌ سلبيةٌ بالغة على الاقتصاد الفلسطيني. فسيطرة إسرائيل على المياه والأراضي تساهم في تقليل إنتاجية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت مساهمة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من 11% عام 2004 إلى 7.4% عام 2018 ، بالأسعار الجارية. وبسبب التخلص من النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي من المناطق الصناعية في المستوطنات بإلقائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، يزداد تلوث البيئة الفلسطينية أرضًا ومياهًا.إن القيود الإسرائيلية التي تحول دون الاستفادة من الموارد الهائلة في البحر الميت تمنع الفلسطينيين من إقامة صناعة مستحضرات التجميل وصناعات قائمة على التعدين. كما تعوق القيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى المناجم والمحاجر في المنطقة (ج) قدرةَ الفلسطينيين أيضًا على استخراج الحصى والحجارة. مما يسبب خسائر للاقتصاد الفلسطيني سنوية في قطاع المحاجر والتعدين . كما أن القيود

المفروضة على الوصول إلى المنطقة (ج) وعلى حركة الإنتاج فيها يكبِّد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة، وعلاوة على ذلك، فإن انعدام التواصل الجغرافي داخل الضفة الغربية، إلى جانب القيود الإسرائيلية الأخرى المفروضة على التنقل والوصول، تُجزِّئ اقتصاد الضفة الغربية إلى أسواق صغيرة منعزلة، مما يزيد الوقت والتكاليف عند نقل البضائع من منطقة إلى أخرى في الضفة الغربية، ومن الضفة الغربية إلى العالم الخارجي. ولهذا ضعفت القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.وبسبب عدم القدرة على التنبؤ وعدم اليقين الذي يشوب الاقتصاد في الضفة الغربية وهو أمرٌ ليس مستغربًا بالنظر إلى خضوعها للاحتلال العسكري ارتفعت التكلفة والمخاطر المتصلة بالعمل التجاري في الضفة الغربية، ممّا يفاقمُ المناخ الاستثماري سوءًا، ويقيّد التنمية الاقتصادية، ويرفع معدلات البطالة والفقر.

الهوامش:

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)(2005)،" نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005،ص18.

[2] روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(1998)، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

[3] إبراهيم سالم جابر(مايو2005)،" التمويل الأجنبي، الواقع..التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

[4] 5الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2019): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018)،رام الله،فلسطين.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)،الفقر متعدد الابعاد في فلسطين ،النتائج الرئيسية ،2017 ،رام الله، فلسطين.

[6] المرجع نفسه.

[7] عادل سمارة(2007)،"تطور البرنامج الاقتصادي الصهيوني اتجاه الضفة الغربية وقطاع غزة"،ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاد الفلسطيني أربعون عاماً علي الاحتلال...أربعون عاماً من إحباط التنمية،ماس ،القدس،ص154.

[8] ESCWA(2003): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

[9] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2020)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2019، بيروت.

[10] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2016)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2015، بيروت.

[11] ESCWA(2009): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

[12] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2010)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، بيروت.

[13] ESCWA(2009),opcit.

[14] الأونكتاد(2006):مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب:المعونة والتنمية وتكوين الدولة"، نيويورك.

[15] ESCWA(2009),opcit.

[16] البنك الدولي(2009)،"تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني"، نيويورك.

[17] المرجع نفسه

[18] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2010)، مرجع سابق.

[19] المرجع نفسه.

[20] الأونكتاد(2015)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"،نيويورك.

[21] المرجع نفسه.

[22] منظمة العمل العربية(2010)،" المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على منظمات أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجزء المحتل في جنوب لبنان"، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 2010،مقدم إلى :الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي" جنيف.

[23] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2020)،مرجع سابق.

[24] معهد الأبحاث التطبيقية"أريج"(2009)،قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"،القدس.

[25] ESCWA(2011): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

[26] البنك الدولي(2009)،مرجع سابق.

[27] لأونكتاد(2015)،مرجع سابق.

[28] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(2005)،"قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى"، سلسلة تقارير خاصة(39)،رام الله.

[29] سامي مقداد(2001)،"اثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي علي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين"،مجلة رؤية،العدد"10".

[30] عبد الفتاح نصر وطاهر عواد(2006)،"واقع القطاع الصناعي في فلسطين"،ماس،القدس،ص13.

[31] سامي مقداد(2001)،مرجع سابق.

[32] Palestinian Ministry of National Economy and ARIJ(2011),"The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory" , Jerusalem.

[33] الأونكتاد(2006)، مرجع سابق.

[34] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2019): إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995–2018)،رام الله، فلسطين.

[35] غازي الصوراني(2006)،"واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة"،غزة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم سالم جابر(مايو2005)،" التمويل الأجنبي، الواقع..التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2. الأونكتاد(2015)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"،نيويورك.

3. الأونكتاد(2006):مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب:المعونة والتنمية وتكوين الدولة"، نيويورك.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)،الفقر متعدد الابعاد في فلسطين ،النتائج الرئيسية ،2017 ،رام الله، فلسطين.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2019): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2004-2018)،رام الله،فلسطين.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2019): إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2018)،رام الله، فلسطين.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)،مسح القوى العاملة،التقرير السنوي ،2019 ،رام الله، فلسطين.

8. البنك الدولي(2009)،"تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني"، نيويورك.

9. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(2005)،"قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى"، سلسلة تقارير خاصة(39)،رام الله.

10. عادل سمارة(2007)،"تطور البرنامج الاقتصادي الصهيوني اتجاه الضفة الغربية وقطاع غزة"،ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاد الفلسطيني أربعون عاماً علي الاحتلال...أربعون عاماً من إحباط التنمية،ماس ،القدس.

11. عبد الفتاح نصر وطاهر عواد(2006)،"واقع القطاع الصناعي في فلسطين"،ماس،القدس.

12. غازي الصوراني(2006)،"واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة"،غزة.

13. سامي مقداد(2001)،"اثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي علي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين"،مجلة رؤية،العدد"10".

14. روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(1998)، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

15. معهد الأبحاث التطبيقية"أريج"(2009)،قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"،القدس.

16. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)(2005)،" نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005.

17. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2010)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، بيروت.

18. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2016)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2015، بيروت.

19. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2020)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2019، بيروت.

20. منظمة العمل العربية(2010)،" المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على منظمات أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجزء المحتل في جنوب لبنان"، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 2010،مقدم إلى :الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي" جنيف.

21. ESCWA(2011): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

22. ESCWA(2009): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

23. ESCWA(2003): " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan".

24. Palestinian Ministry of National Economy and ARIJ(2011),"The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory" , Jerusalem.